الفصل الثالث: الأخطار التي تكتنف مهمة التدقيق المالي

تمهيـــــد

هدف المدقق هو إعطاء تقرير مختصر حول جودة نظام الرقابة الداخلي، و كذا تحديد وتقييم نوع الأخطار المحدقة بالمؤسسة، و حجم تأثيرها على جودة المعلومة المالية في القوائم الشاملة. فأثناء قيام المدقق بمهامه يقوم بتقييم ثلاثة أنواع من الأخطار :

- الخطر المرتبط بنشاط و محيط المؤسسة(Le risque inhérent)؛
- الخطر المرتبط بالمراقبة(Le risque du contrôle)؛
- الخطر المرتبط بالمدقق (Le risque de non-détection).

1. أنواع الأخطار المرتبطة بمهمة التدقيق

1.1 الخطر المرتبط بالمؤسسة ومحيط نشاطها (Le risque inhérent/RI)

يمكن تعريف هذا النوع من الخطر بأنه: الخطر المحتمل، و الناتج عن المتغيرات المؤثرة في نشاط المؤسسة و المتغيرات الخاصة المميزة لقطاع نشاطها. علما أن المؤسسة التي قد تواجه عمليات استثنائية، غير دورية و غير عادية... هي تلك المعرضة أكثر لخطر الوقوع في أخطار التسجيل والتقييم، مقارنة مع المؤسسة التي عادة ما تسجل عمليات روتينية، دورية و متكررة.

2.1 الخطر المرتبط بالمراقبة (Le risque du contrôle/RC)

يرتبط خطر المراقبة (التقييم) بالفعالية الوقائية لنظام الرقابة الداخلية، و تتحدد فعالية هذا الأخير بدلالة قدرته الوقائية لتفادي وقوع الأخطاء، يضاف إلى ذلك قدرته على حصر الأخطاء و تعديلها في الوقت المناسب. علما أن نظام الرقابة الداخلي يتكون مما يلي:

- الإمكانيات المعلوماتية ومعدات الإعلام الآلي المرصودة لتسجيل البيانات؛
- المقارنة بين المصالح؛
- الأعمال الواجب إنجازها نهاية الدورة (مقارنة الجرد المادي مع الجرد المحاسبي)؛
- التنسيق الدائم، الملائم و اللازم بين الأنشطة و المصالح.

إن تفادي هذا النوع من الأخطار، هو تحصيل حاصل لجودة و فعالية نظام الرقابة الداخلي.

3.1 الخطر المرتبط بالمدقق (Le risque de non-détection/R.nD)

يتمثل الخطر المرتبط بالمدقق، في الأخطار غير المكتشفة من طرفه عند كتابة تقريره النهائي. وهو خطر مرتبط بشخصية، اختيارات و منهجية المدقق في حد ذاته. من بين الأسباب المؤدية لوقوع مثل هذا الخطر ما يلي: عدم اختيار السبل الكفيلة لتحديد مصدر الاختلالات المعتبرة، مسؤوليته في عدم تخصيص الوقت الكافي لأداء مهمته، يضاف إلى ذلك طبيعة و شمولية التقنيات المطبقة لتحديد الأخطاء وتقييم الأخطار.

بتمحيص الأنواع الثلاثة للأخطار التي يمكن أن تؤثر على مهمة التدقيق، يمكن القول أن:

- النوع الأول والثاني مرتبطين بالمؤسسة في حد ذاتها (خصائص المؤسسة ومحيطها، بالإضافة إلى التنظيم العام داخل المؤسسة)؛
- أما النوع الثالث فهو مرتبط بتكوين و خبرة المدقق من جهة، و من جهة أخرى الاختيارات الملائمة و غير الملائمة النابعة عن قناعة المدقق.

4.1 الخطر الإجمالي (Le risque globale/RG)

إذا كان النوع الأول و الثاني من مسؤولية المؤسسة موضوع التدقيق، إذن بضرب الخطر المرتبط بالمؤسسة و محيط نشاطها (RI) في الخطر المرتبط بالمراقبة (RC) نتحصل على الخطر المرتبط بالمؤسسة (RE):

$$RE = RI \times RC$$

علما أن الخطر يتكون من إمكانية الحدوث (Probabilité d'incidence/PI) حاصل ضرب الجسامة (Gravité/G). إذن فالخطر هو:

$$R = PI \times G$$

أما الخطر الإجمالي فهو حاصل ضرب الخطر المرتبط بالمؤسسة في الخطر المرتبط بالمدقق (**R.nD**)، أو حاصل ضرب الأخطار الثلاث:

$$RG = RE \times R.nD$$

أو

$$RG = RI \times RC \times R.nD$$

يجب التأكيد على أن الأخطار لا تجمع، بل تضرب بغرض تبيان تأثير الأخطار فيما بينها...

2. المراحل التطبيقية لتحديد و تقييم الأخطار

1.2 آليات تحديد الخطر المرتبط بالشركة ومحيط نشاطها

يقوم المدقق (Auditeur) عموما و محافظ الحسابات (CAC) خصوصا بمراقبة تدفق المعلومات، بغرض تسيير الأخطار التي تكتنف مهمة التدقيق، و المتمثلة عموما فيما يلي:

- الحصول على المعلومات اللازمة عن المؤسسة ومحيط نشاطها؛
- الوقوف على الشكل القانوني للمؤسسة (شركة أشخاص أو شركة أموال)؛
- المعلومات التقنية (مكونات المنتج، نمط الإنتاج...)؛
- الخصائص التسويقية (نسبة احتلال السوق، الميزانية المرصودة للوظيفة التسويقية)؛
- حجم العمليات و التدفقات المالية المعالجة، و احترام المبادئ المحاسبة المعمول بها. يضاف إليها الإمكانيات و الموارد المرصودة لمعالجة تلك البيانات.

عند أداء مهمته، يسعى المدقق إلى اختيار الآليات الملائمة لتحديد الخطر المرتبط بالمؤسسة و محيط نشاطها. و من بين أهم هذه الآليات يمكن ذكر ما يلي:

- تنظيم مقابلة مع أهم المسؤولين؛
- تصفح الوثائق الداخلية و الخارجية للمؤسسة، و التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسة؛
- الاطلاع على تقارير و نتائج محافظي الحسابات السابقين؛
- زيارة موقع المؤسسة، والوقوف على واقع الوثائق المطلع عليها؛
- قراءة تحليلية للقوائم المالية الشاملة، بغرض الحكم على جودة المعلومة المالية.

2.2 آليات تحديد الخطر المرتبط بالمراقبة

تمر عملية تقييم خطر المراقبة بثلاثة مراحل أساسية:

- إحصاء أنواع تدفقات المعلومات، و مجموعة الحسابات التي تمثل موضوع التدقيق؛
- تحديد أنظمة الرقابة الفرعية -المكونة لنظام الرقابة العام- و المسؤولة عن وقوع الأخطاء، و من أجل تحقيق ذلك يمكن تطبيق نوعين من الرقابة: رقابة وقائية التي تمنع وقوع الأخطاء، و رقابة علاجية من أجل تحديد مصدر الخطأ بعد وقوعه، ثم العمل على تصحيحه؛
- تقييم و إعادة تجريب نظام الرقابة العام، و ذلك بعد تصحيح الاختلالات.

3.2 آليات تحديد الخطر المرتبط بالمدقق

يتجلى عموما الخطر المرتبط بالمدقق بما يلي:

- مقارنة عمل المدقق الحالي بعمل المدققين السابقين في السنوات الماضية؛
- مقارنة نتائج المدقق مع واقع السوق (خصائص المؤسسة و خصائص نشاطها).

على الرغم من أن المدقق أعلم بتقنيات التدقيق و التشخيص، إلا أن للمؤسسة والقائمين عليها الحق في تقييم و تمحيص نتائج مهمة التدقيق.

3. أهمية تحديد عتبة الاختلالات المعتبرة(Le seuil de signification des anomalies)

تمثل عتبة الاختلالات المعتبرة الحد الفاصل بين الخطأ الجسيم غير المقبول، و الخطأ المقبول. إن تجاوز هذه عتبة، يقابله تأثيرا معتبرا للاختلال على الصورة الصادقة للحسابات و القوائم المالية. إضافة إلى الاختلالات الجلية، ترتبط الاختلالات المعتبرة بما يلي:

- عدم إيصال المعلومة في الوقت المناسب، و التي من شأنها تغيير آراء المتعاملين الاقتصاديين، لاسيما المساهمين عند عقد الجمعيات العامة؛
- إخفاء المعلومات الخاصة بالسنة أو السنوات السابقة، و التي من شأنها تعديل وضبط إستراتيجية المؤسسات نحو الأحسن في السنوات المقبلة؛
- عدم إظهار معلومة ملائمة ضمن القوائم المالية بشكل لائق و صريح، و التي قد ينتج عنها قراءة مبتورة أو مغلوطة لمحتوى القائمة المعنية.

على الرغم من وجود هامش خطأ مقبول، حول التقييم و التقرير الذي قد يفضي إليه المدقق، لاسيما الأخطاء المرتبطة بالمدقق جراء (منهجية العمل، تمثيلية العينة، وقت إجراء الاختبارات و المقابلات...)، إلا أن تحديد عتبة الاختلالات المعتبرة من شأنه تحقيق ما يلي:

- تخطيط و توجيه أحسن لمهمة التدقيق، من خلال التركيز على الحسابات والمعلومات التي يمكن أن تتعدى الأخطاء فيها عتبة الاختلالات المعتبرة؛
- اختيار مواطن الضعف التي لا تأخذ الجهد و الوقت، و التي قد تفضي إلى اختلالات معتبرة عند إعداد التقرير. و تجنب بالمقابل الأعمال التي قد تحتاج وقتا طويلا و جهدا كبيرا، و التي لا ينتج عنها أخطاء جسيمة؛
- يجب التنويه إلى أن احترام المعايير الموضوعة عند التقييم و التسجيل، لا يؤدي حتما إلى التسجيل المحاسبي الصحيح. إن تكرر و تراكم الأخطاء البسيطة غير المعتبرة، قد يؤدي إلى تفاقم تأثير تلك الأخطاء و من ثم تجاوزها لعتبة الاختلالات المعتبرة.

إن التعريج على الاختلالات المعتبرة التي يمكن أن ترهن مهمة التدقيق، و كذا أهمية تحديد عتبة لتحديد درجة الاختلالات المعتبرة و جسامتها، ما هو إلا وضع أطر تنظيمية تحدد الخطوط الحمراء للمدقق من جهة، و من جهة أخرى لمنتجي المعلومة المالية. على المدقق أيضا التطرق إلى تقييم الأخطار و جسامة الأخطاء المرتكبة بالتفصيل عند إعداد تقريره، بغرض إيصال المعلومة الصحيحة، الكاملة و الشفافة لمختلف مستعمليها.